

كتاب إعجام الأعلام:

ترجم فيه للأفشين الأول، وفي نهاية الترجمة نسب إليه أعمال الثاني، فلزم تبعاً لهذا الخلط اعتبار وفاة الثاني وفاة للأول، مع طول المدة بينهما، واختلاف نهايتهما على ما رأيت، إذ قال بعد التعريف باسمه وأصله: ((وكان من كبار قواد المعتمصم، وجهه سنة 220 هـ لقتال بابك الخرمي، فهزمه بعد أن دوخ الدولة، وقتل من من جنودها في عشرين سنة نحو ثلثمائة ألف، وغلب كل من قصده من قوادها، فكان الأفشين أول من تغلب عليه وقاده أسيراً إلى سامرا فقتل في يوم مشهود.

ثم دارت الأيام فكان الأفشين أحد الثوار على الدولة، حتى تغلب عليه خمارويه، توفى الأفشين سنة 288 هـ ببردعة، وهي كرسي أعمال أذربيجان)).
هنا موطن الخلط، والداعي إلى الحديث عن المثنى الأول.
تنبيه:

يحول خوف التطويل في المقال دون الحديث عن المثنى الثاني، لأن مراجعه كثيرة لا غنى عن الالتفات إليها كلها، نعم لا بأس أن يضاف إلى ما فات هذا الملحق الوجيز.
ملحق:

إنه ليحمل أن يذيل هذا المقال بملحق يشاكلة عن قريب فينخرط في سلكه، لأن فيه بياناً عن قلب واقع للأوضاع جعل فيه علم المذكر لمؤنث، وإن بدت المعذرة ملتزمة فيه من كثرة دوران اسم (أسماء) في النساء، وتلك لا مرأى فيها، لكنها لا تؤدي إلى حظر وضعه للرجال، ومثل ذلك في الأسماء كثير، كما أن الأسماء المشهورة في الرجال أطلق بعضها على النساء، نعم هناك أسماء قد انحازت إلى أحد الصنفين دون ترديد فيها، فالحد الفاصل في الجملة للمراد من العلم إنما هو المسمى لا الاسم.

أكتب هذا لما رأيته بطريق الاتفاق العارض عند الاطلاع على تعليق على حديث شريف في كتاب مدرسي جاء فيه: ((أوصت أسماء بنت خزيمة الفزارية ابنتها)).

وإنه لعجيب أن يسلك أسماء بن خزيمة في تعداد النساء، مع أنه رجل عظيم متعالم